الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v22i2.49780
السنة الثانية والعشرون، العدد : ٢، ١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

Qā'idah Dar'u al-Mafāsid Muqaddam 'alā Jalbi al-Maṣāliḥ wa-Taṭbīqātuhā fī Qaḍāyā al-Aḥwāl al-Syakhṣiyyah

◊ فضيلة[١]
◊ يولي ياسين[٢]
◊ عائشة أحمد سالم حسن[٣]

[١،٢] جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا - إندونيسيا
fa.dilla21@mhs.uinjkt.ac.id
yuli.yasin@uinjkt.ac.id
[٣] جامعة الزاوية – ليبيا
a.hasan@zu.edu.ly

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥
تاريخ المراجعة: ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥
تاريخ القبول: ١٥ يناير ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، الأحوال الشخصية، الزواج المبكر ، التعدد، التفريق.

الملخص

يتناول هذا البحث تطبيق قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في بعض قضايا الأحوال الشخصية؛ الزواج المبكر، والتعدد دون إذن الزوجة، والتفريق بسبب العقم، فهذه القضايا تجمع بين المصلحة والمفسدة في آنٍ واحد. حيث يهدف هذا البحث إلى بيان كيفية استخدام القواعد الفقهية كأداة تحليلية في التعامل مع القضايا المعاصرة، خاصة في سياق قانون الأسرة الإسلامي. وباستخدام منهج البحث الوصفي التحليلي يتم شرح القاعدة والقضايا الثلاث، ثم تحليل تطبيق القاعدة على القضايا المذكورة. وقد أظهرت نتائج البحث أن هذه القاعدة يمكن تطبيقها في هذه القضايا الثلاث، وأن أهمية تقديم دفع المفاسد أولى ولو أدى ذلك إلى ترك بعض المصالح. فقد أكدت الدراسة على أن الزواج المبكر، وتعدد الزوجات دون إذن الزوجة تؤديان إلى مفاسد أعظم من مصالحهما، مما ينبغي تجنبهما وفقًا للقاعدة. أما في قضية التفريق بسبب العقم، فإن تطبيق هذه القاعدة يكون متعلقا بظروف كل زوجين. فإذا كان الزواج لا يزال متناغمًا بالرغم من عدم إنجاب أطفال، فيُقدَّم منع التفريق. أما إذا كان العقم سببًا في نزاعات لا تنتهي، فإن التفريق يمكن أن يكون خيارًا لمنع ضرر أكبر.

المؤلف المراسل/Corresponding author: yuli.yasin@uinjkt.ac.id

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v22i2.49780
Vol. 22, No. 02, 2025 M-1447 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

The Principle of Preventing Harm Takes Precedence over the Procuring of Benefit and Its Application in Islamic Family Law Phenomena

◊ **Fadilla**[1]
◊ **Yuli Yasin**[2]
◊**Aeshah Ahmed Salim Hasan**[3]

[1 2] *UIN Syarif Hidayatullah Jakarta – Indonesia*
fa.dilla21@mhs.uinjkt.ac.id
yuli.yasin@uinjkt.ac.id
[3] *University of Zawiya – Libya*
a.hasan@zu.edu.ly

Article History
Received: December 18, 2025
Reviewed: December 30, 2025
Accepted: January 15, 2026

Keywords
Dar'u al-Mafāsid Muqaddam 'alā Jalbi al-Maṣāliḥ, Islamic Family Law, Early Marriage, Polygamy, Divorce

Abstract

This study examines the application of the legal maxim *preventing harm takes precedence over the promotion of benefit* in selected issues of personal status law, namely early marriage, polygamy without the wife's consent, and judicial separation due to infertility, all of which simultaneously involve potential benefits and harms. The study aims to demonstrate how Islamic legal maxims can function as analytical tools in addressing contemporary issues, particularly within the framework of Islamic family law. Employing a descriptive-analytical method, the paper demonstrates that this maxim is applicable to all three issues and that prioritizing the prevention of harm may necessitate the sacrifice of certain benefits. The study concludes that early marriage and polygamy without the wife's consent often result in harms that outweigh their perceived benefits and should therefore be avoided in light of the maxim. With regard to separation due to infertility, the application of the maxim depends on the specific circumstances of each couple. If marital harmony persists despite childlessness, preventing separation should take priority. Conversely, if infertility leads to ongoing conflict, separation may be justified to avert greater harm.

Abstrak

Penelitian ini mengkaji penerapan kaidah fikih *dar'u al-mafāsid muqaddam 'alā jalb al-maṣāliḥ* dalam beberapa persoalan, yaitu pernikahan dini, poligami tanpa izin istri, dan perceraian karena kemandulan, yang semuanya mengandung potensi kemaslahatan dan kemudaratan secara bersamaan. Penelitian ini bertujuan menunjukkan bagaimana kaidah-kaidah fikih Islam dapat berfungsi sebagai alat analisis dalam merespons persoalan kontemporer, khususnya dalam kerangka hukum keluarga Islam. Dengan menggunakan metode deskriptif-analitis, artikel ini menunjukkan bahwa kaidah ini relevan diterapkan pada ketiga persoalan tersebut serta menegaskan bahwa prioritas pencegahan kemudaratan dapat mengharuskan pengorbanan atas sebagian kemaslahatan. Penelitian ini menyimpulkan bahwa pernikahan dini dan praktik poligami tanpa izin istri sering kali menimbulkan kemudaratan yang lebih besar daripada manfaatnya, sehingga patut dihindari. Adapun dalam kasus perceraian karena kemandulan, penerapan kaidah ini bergantung pada kondisi spesifik masing-masing pasangan. Jika rumah tangga tetap harmonis meskipun tanpa keturunan, maka pencegahan perceraian harus diutamakan. Sebaliknya, jika kemandulan memicu konflik yang berkelanjutan, perceraian dapat dibenarkan untuk mencegah kemudaratan yang lebih besar.

قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وتطبيقاتها في قضايا الأحوال الشخصية

المقدمة

بدأ التشريع الإسلامي في العهد النبوي، ومع نزول القرآن الكريم وبيانه في السنة النبوية لمعرفة أحكام الشرع في جميع شؤون الحياة. وبعد وفاة النبي ﷺ قام الصحابة والتابعون ومن بعدهم الأئمة والمجتهدين والعلماء والفقهاء باستنباط الأحكام الفقهية من المصادر الشرعية، ثم نشأت المذاهب الفقهية ولكل منها منهج معين في بيان الأحكام. وظهرت ثلاثة أنواع من القواعد: قواعد علم أصول الفقه التي تنظّم قواعد الاستنباط والاجتهاد؛ وقواعد التحديث التي تُعنى بصحة الروايات وضبطها؛ والقواعد الفقهية التي تجمع الأحكام الفرعية الكثيرة ضمن مبادئ عامة تُيسّر فهم الفقه وتطبيقه. (Al-Zuḥaylī, 2006)

فإن علم القواعد الفقهية من أهم العلوم الشرعية التي تبسط الطريق للمجتهد وطالب العلم في جمع شتات الفروع الفقهية والمسائل المتناثرة في أبواب فقهية مختلفة. (Al-ʿAyīdūdī, 2020–2021) ومن القواعد الفقهية التي يتم استخدامها في حل المسائل المعاصرة قاعدة "درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح". وهذه القاعدة هي القاعدة الفرعية من القاعدة الكبرى " لا ضرر ولا ضرار". (Āl Būrnū, 1996) وأن تعلّم القاعدة درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح أنه عندما تلتقي أو تتعارض المصلحة (الخير) والمفسدة (الشر)، فينظر إلى الراجح منهما. إذا كانت المفاسد الناتجة أعظم من دفع المفاسد. (Al-Zuḥaylī, 2006)

وتُعد القضايا التي تظهر في مجال الأحوال الشخصية (قانون الأسرة) مثالاً مناسباً لتطبيق هذه القاعدة. فالأحوال الشخصية هي الأحكام التي تتصل بعلاقة الإنسان بأسرته، بدءا بالزواج وانتهاءا بتصفية التركات أو الميراث. (Al-Zuḥaylī, n.d.) ومن القضايا المعاصرة التي تتطلب إعادة النظر في إطار هذه القاعدة الزواج المبكر لتجنب الزنا. يشبه التطور الزمني والتكنولوجي بسيف ذي حدين، فمن جهة يوفر فوائد كثيرة، ومن جهة أخرى يسبب آثاراً سلبية. منها تأثير التقدم التكنولوجي والانفتاح الاجتماعي الذي يدفع الشباب إلى تجربة أمور مخالفة للقيم والنُظم، مثل العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج. فقد أظهر تقرير المسح الديموغرافي والصحي الإندونيسي (SDKI) أن ٥٩٪ من الفتيات و٧٤٪ من الفتيان قد مارسوا العلاقات الجنسية قبل الزواج. (Alifah, 2021) و تشير بيانات أخرى إلى أن المراهقين في إندونيسيا غالبًا ما يمارسون العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وأصغرهم سنًا في الفئة العمرية من ١٤ إلى ١٥ عامًا، حيث تبلغ نسبتهم ٢٠ %. تليهم الفئة العمرية من ١٦ إلى ١٧ عامًا بنسبة ٦٠ %. أما الفئة العمرية من ١٩ إلى ٢٠ عامًا فتبلغ نسبتهم ٢٠ %. (BKKBN, 2023)

ومن نتائج العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج هي الحمل ، مما يُعدّ أحدَ الأسباب الرئيسية لزيادة طلبات الحصول على إذن الزواج المبكر. وقد كشفت بيانات هيئة الإحصاء الإندونيسية (BPS) لعام ٢٠٢٣ أن نسبة ٢١,٤٩٪

تزوجوا في سنّ تقلّ أو تساوي ١٨ سنة. كما أن ١٨,٥٥٪ من الشباب تزوّجوا لأول مرة في الفئة العمرية من ١٦ إلى ١٨ سنة، و٢,٣٩٪ كانت أعمارهم أقل من ١٦ سنة عند الزواج الأول. بينما سُجّلت أعلى نسبة لسنّ الزواج الأول في الفئة العمرية من ١٩ إلى ٢١ سنة، بنسبة ٣٣,٧٢٪. ويعني ذلك أن حوالي ٥٥,٢١٪ من الشباب تزوّجوا دون السنّ الموصي بها للزواج وفقا لقانون الزواج المعمول به في إندونيسيا. (CNBC, 2025)

والقضية الثانية هي تعدد الزوجات، فإنه ليس محظوراً كما أنه ليس مسموحاً به بشكل مطلق. فهناك بعض الشروط والظروف التي يجب مراعاتها. خلافاً للشريعة الإسلامية، قد أضاف القانون الإندونيسي موافقة أو إذن الزوجة القائم زواجها كشرط لتعدد الزوجات لتحقيق المعاشرة بالمعروف. إلا أن الكثير من الناس في المجتمع لا يبالون بهذا الشرط ويمارسون التعدد دون تحقيق الشرط بسبب صعوبته.(Hannan & Rosid, 2022)

فقد أثبتت الوقائع في المجتمع أن تعدد الزوجات دون إذن الزوجة في الزواج القائم غالباً ما يؤدي إلى مشاكل خطيرة. على سبيل المثال، في منطقة مهاوو(Mahawu)، تومينتينغ(Tuminting)، لا تزال ممارسة تعدد الزوجات دون إذن الزوجة. وفي مقابلة قصيرة مع السيدة "AK" التي قام زوجها بالتعدد، صرحت السيدة بأنها لم تعرف بأن زوجها قد تزوج عليها، ولديه أطفال من زوجته الجديدة. ومنذ ذلك، أصبحت الحياة الزوجية بين السيدة "AK " وزوجها غير مستقرة وغير متوافقة.(Makka & Ratundelang, 2022)

والقضية الثالثة التي تحتاج إلى إظهار حكمها، التفريق بسبب العقم. فمن المعلوم أن من أهداف تشريع الزواج هو التناسل والحصول على الذرية لمواصلة الحياة الإنسانية، ولكن ليس دائماً ما يُثمر الزواج عن إنجاب الأبناء. وغالباً ما يؤدي العجز عن الإنجاب إلى اضطراب العلاقات الأسرية، مما يدفع الأزواج إلى اختيار التفريق كحل أخير. وتُظهر بيانات المحكمة العليا وجود ٢,١٥٠ حالة فرقة بسبب عدم القدرة على الإنجاب. (Shalati & Permana, 2023) ومن الأمثلة على ذلك قضية التفريق في ميدان برقم القضية 669/Pdt.G/2014/PA-Mdn . في هذه القضية، قررت المحكمة التفريق لأن الزوجة لم تستطع الإنجاب، ولم يعد من الممكن الحفاظ على استقرار الأسرة بسبب الخلافات المستمرة. (Ritonga & Daulay, 2017)

والأصل في عقد النكاح اللزوم على سبيل التأبيد، والطلاق أو التفريق أمر مباح ولكنه مكروه عند الله، كما جاء في حديث رسول الله ﷺ: "مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضُ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ".(Abū Dāwūd,1323) ومع ذلك، يصبح حكم الطلاق جائزاً إذا كانت المحافظة على الزواج تُسبب آثاراً سلبية وتُعيق تحقيق أهداف الزواج. وقد رأى ابن القيم أن طلب التفريق جائز في كل عيب يُفسد الطمأنينة، والمحبة، والمودة بين الزوجين.(Azzahra, 2022) ، إلا أن في هذا العصر وجدت حلولا أخرى للزوجين أفضل من الطلاق في قضية العقم، مثل: اللجوء إلى التلقيح الصناعي أو تبني الأطفال.

وقد تناولت العديد من الدراسات قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" في مختلف المجالات العلمية لما لها من دورٍ مهم في موازنة المصالح والمفاسد. وقد أظهرت دراسة قامت بها جميلة العيدودي (2021) في تطبيق هذه القاعدة في مجال أحكام الأسرة. كما أجرت دينا كورنيانتي (2024) تطبيق هذه القاعدة في مجال النوازل الطبية، خاصة ما يتعلق بجراحة رتق غشاء البكارة، وجراحة تغيير الجنس، والجراحة التجميلية. فقد أكدت الدراستان أن هذه القاعدة يمكن أن تكون أداة تحليل مهمة في استنباط الأحكام المتعلقة بالقضايا المعاصرة في مختلف المجالات. إلا أن معظم الأبحاث في القضايا الثلاث- الزواج المبكر لتجنب الزنا، والتعدد دون إذن الزوجة، والتفريق بسبب العقم- لم تستخدم القاعدة الفقهية "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" كإطار تحليلي. مع أن هذه القاعدة تُعد ذات صلة وثيقة في ميزان المصالح والمفاسد في القضايا الثلاث. ومن هنا تتجلى الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدّها.

ويعتمد هذا البحث على المنهج النوعيّ النظريّ باستخدام طريقة وصفية تحليلية. أما نوعية البيانات المستخدمة فهي بيانات مكتبية تتمثل في كتب الفقه، والمراجع المعاصرة، وكذلك اللوائح والتنظيمات المتعلقة بقانون الأسرة في إندونيسيا. كما تم جمع البيانات من خلال دراسة مكتبية (مراجعة الأدبيات)، بينما تم تحليلها باستخدام مقاربة القواعد الفقهية ومقاصد الشريعة.

ويأمل الباحثون ألا يقتصر هذا البحث على تأكيد أهمية القاعدة الفقهية الكلاسيكية فحسب، بل يُسهم أيضًا في تطوير الفقه المعاصر ليكون أكثر تجاوبًا مع الواقع الاجتماعي، وأكثر توجيهًا نحو تحقيق العدالة الجوهرية، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية.

تعريف قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح

تتكون قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح من عدة كلمات. يعرف درء بمعنى دفع، والمفسدة هي يؤدّي إلى الفساد أو يُسبب الضرر أو يجلب الخطر، والمقدم أي سبقه،(Ibn Manẓūr, 1984) والجلب بمعنى سوق الشيء من موضع إلى آخر، وكلمة المصلحة يدل على خلاف المفسدة. (Ibn Fāris, 1979)

ومعنى هذه القاعدة هو: فإذا تعارضت مصلحة ومفسدة قدم دفع المفسدة غالبا؛ لأن الشرع حريص على دفع الفساد، واعتناه بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات. (Al-Zuḥaylī, 2006)، قال السيوطي: " فإذا تعارض مفسدة ومصلحة فقدم دفع المفسدة غالبا، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم «إِذَا أَمَرْتُكُم بِأَمْرٍ فَأْتُوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوْهُ». (Al-Suyūṭī, 1983) لذلك، قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ليست قاعدة عامة في الفقه فحسب، بل هي أساس مهم في استنباط الأحكام. لأنها تدل على أن الشريعة تُقدِّم دفع الضرر والفساد، سواء على المستوى الفردي أم الاجتماعي.

ولهذه القاعدة أصل قوي في القرآن والسنة. كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾(البقرة : ٢١٩). ففي هذه الآية أمر الله نبيه أن يبين لهم منافع الخمر والميسر ومضارهما، ليكون ذلك مقدمة لتحريمهما، وتحتيم تركهما. فأخبر أن إثمهما ومضارهما -وما يصدر عنهما من ذهاب العقل والمال، والصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، والعداوة، والبغضاء- أكبر مما يظنونه من نفعهما -من كسب المال بالتجارة بالخمر، وتحصيله بالقمار والطرب للنفوس، عند تعاطيهما-. (Al-Saʿdī, 2000) فرجح الشارع جانب المصلحة الكثيرة والعامة، بدفع مفاسد الخمر والميسر وتحريمهما.

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾(النساء: ١٠١). دلت هذه الآية على أنه إذا سافر المسلمون في أرض الله، فلا حرج ولا إثم عليهم في قصر الصلاة إن خافوا من عدوان الكفار عليهم في حال صلاتهم، وقد كانت غالب أسفار المسلمين في بدء الإسلام مخوفة، والقصر رخصة في السفر حال الأمن أو الخوف.(Nukhbah min Asātiḏat al-Tafsīr, 2009) لذلك تكون هذه الآية دليلا على جواز قصر الصلاة في السفر.

أما في السنة: فقد حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (دَعُونِي ما تَرَكتُكُمْ، إِنَّما أَهْلَكَ مَن كانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ وَاخْتِلَافُهُمْ علَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شيءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَااسْتَطَعْتُمْ.) (Al-Bukhārī, 1993) ، فهذا الحديث يدل على أن قدرة الناس على امتثال أوامر النبي ﷺ تختلف باختلاف استطاعة كل واحد منهم، أما في ترك النواهي، فإنهم قادرون على اجتنابها والانصراف عنها. لذلك قد قيد النبي ﷺ فعل الأمر بالاستطاعة، ولم يقيد اجتناب النهي بذلك، بل أمر باجتنابه مطلقا. فدل ذلك على أن اعتناء الشرع باجتناب المنهيات أشد من اعتنائه بفعل المأمورات، لذلك متى اجتمعت في أمر مفسدة ومصلحة وجب تقديم جانب درء المفسدة لأنه من اجتناب المنهيات، وهو أولى من جلب المصلحة لأنه من فعل المأمورات. (Al-ʿAyīdūdī, 2020–2021)

واتفق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم الفقهية أن قاعدة "دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح" هي أصل، وجعلوها أساسًا في الاستدلال الفقهي بالرغم من وجود اختلاف في تفاصيل تطبيقها، إلا أن هذه القاعدة تظل ركيزةً مهمة في بناء الأحكام الفقهية. ولهذه القاعدة صبغًا متعددة في كتب الفقه بينها العلماء. منها الآتي:

١) درء المفاسد أولى من جلب المصالح (ʿAlī Jumʿah, 2006)
٢) درء المضار أهم من جلب المسار (al-Baghdādī, 1994)
٣) دفع الضرر أولى بالرعاية من إيصال النفع (al-Rāzī, 1420)
٤) عناية الشرع بدرء المفاسد أشد من عناية بجلب المصالح (Al-Zuḥaylī, 2006)

٥) اعتناء الشرع بدفع المفاسد آكد من اعتنائه بجلب المصالح (Al-Isnawī, 1999)

فكثرة صيغ هذه القاعدة يدل على أنها من القواعد الكثيرة الاستعمال، مما يجعلها واردة في كتب الدراسات الإسلامية، سواء الفقهية أم غير الفقهية. ولا تزال هناك صيغ أخرى عديدة لهذه القاعدة منتشرة في بطون الكتب، إلا أن جميعها تتضمن المعنى ذاته.

أمثلة تطبيق وما مستثنى من القاعدة

ومن أمثلة تطبيق هذه القاعدة ما يلي:

١) يمنع الشخص من الاتجار بالمحرمات من خمر ومخدرات لأن فيها مفسدة كثيرة وكبيرة، ولو وُجدت مصلحة تتمثل في منفعة اقتصادية.

٢) يمنع الشخص أن يحدث في ملكه ما يضر بجاره ضرراً بيناً، كاتخاذ داره طاحونة مثلاً يوهن البناء، أو فرناً يمنح السكنى بالرائحة والدخان، أو أن يفتح كوة تشرف على مقر نساء جاره، أو أن يتخذ كنيفاً أو بالوعة أو ملقى قمامات يضر بالجدار، فلصاحب الجدار أن يكلفه إزالة الضرر. وإذا كان الضرر لا يزول إلا برفعه بالمرة، فإنه يرفع. وإن كان لمحدثه منفعة في إبقائه، لأن درء المفاسد أولى من جلب المنافع.(Al-Zuḥaylī, 2006)

٣) يشرع التخلف عن الجماعة والجمعة بسبب المرض والخوف وتمريض الضائع ونحو ذلك. (Al-Zuḥaylī, 2006) كما حدث في عصر جائحة كوفيد-١٩، يُترك أداء الصلاة جماعة في المسجد تجنباً لانتشار الفيروس.

أما مستثنى هذه القاعدة حينما تقدم المصلحة على المفسدة هي:

١) هجرة المرأة المؤمنة من بلاد الكفار إلى بلاد الإسلام ولو لم تجد محرما، حفاظا على دينها. (Āl Burnū, 2003)

٢) الصلاة إلى غير القبلة مفسدة محرمة، فإن تعذر استقبال القبلة بصَلْب أو عجز أو إكراه، وجب عليه في الأصح أن يصلي إلى الجهة التي حُوّل وجهه إليها، لئلا تفوت مقاصد الصلاة بفوات شرط لا تتناسب مصلحته مع مصالح مقاصدها. (Al-Zuḥaylī, 2006)

٣) نبش القبور مفسدة محرمة لما فيه من انتهاك حرمة الأموات، لكنه واجب إذا دفنوا بغير غسل، أو وُجّهوا إلى غير القبلة، بشرط ألا تمضي مدة تتغير فيها أجسادهم، لأن مصلحة غسلهم وتوجيههم إلى القبلة أعظم من توفيرهم بترك النبش. (Al-Zuḥaylī, 2006)

حالات تعارض المصالح والمفاسد

لتعارض المصالح والمفاسد ثلاث حالات ولكل حالة حكم مختلف عن الأخرى كما يلي:

أولًا. غلبة المصلحة على المفسدة: وفي هذه الحالة يقدم جلب المصلحة وتحصيلها على دفع المفسدة ودرئها، ولا يضير الإنسان وقوع المفسدة لعظم المصلحة وغلبتها، كما أطبق على ذلك أهل العلم. يقول السبكي: "المصلحة إذا عظم وقوعها وكان وقع المفسدة كانت المصلحة أولى بالاعتبار." (Al-Subkī, 1991)، ويقول العز بن عبد السلام: "وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة." (ʿIzz al-Dīn, 1991)

ثانيًا . غلبة المفسدة على المصلحة: وهذه الحالة هي ما تقتضيه قاعدة درء المفاسد مقدم على حلب المصالح. كما وضح في أعلاه إذا كانت المفسدة أعظم وأكبر من المصلحة فيقدم دفع المفسدة. لأن الشريعة تُقدِّم دفع المفسدة على جلب المصلحة.

ثالثًا . تساوي المصلحة والمفسدة: عندما تتساوى المصلحة والمفسدة، فقد اختلف العلماء إلى ثلاثة آراء:

١ . يجوز الاختيار (التخير)،

٢ . وقف العمل (الوقف)،

٣ . النظر إلى تفاوت المفاسد بنظر المجتهدين فيختلف الحكم.

وقد ذهب الجمهور إلى تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة. كما قال ابن عثيمين:" أن قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ليست على إطلاقها، بل يكون ذلك عند التساوي أو رجحان المفاسد". (Al-ʿUthaymīn, 2001-2007)، وذهب بعض العلماء إلى أنه يتوقف عنهما، وهذا الرأي قريب من رأي الجمهور لأن توقف المكلف عن فعل الشيء بما فيه من مصلحة ومفسدة إهدار للمصلحة وتجنب لمفسدة.

قضايا تطبيق القاعدة

١ . **الزواج المبكر لتجنب الزنا وأسبابه:** الزواج في اللغة كما جاء في مقاييس اللغة من الزاء، والواو، والجيم، أصل يدل على مقارنة شيء لشيء.(Ibn Fāris, 1979) ويعرف الزواج أيضًا: بالاقتران والاختلاط.(Muṣṭafā Al-Khin wa-Ākharūn, 1992) أما الزواج في الاصطلاح هو: عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة، بالوطء والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك ، بشرط أن تكون المرأة غير محرم بنسب، أو رضاع، أو صهر . أو هو عقد وضعه الشارع ليفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة بالرجل. (Al-Zuḥaylī, n.d.)

وفي مجموعة الأحكام الإسلامية يعرف الزواج بعقد متين جدًا أو ميثاق غليظ لطاعةِ اللهِ تعالى، وإنّ تنفيذَه عبادةٌ يُتقرَّب بها إلى الله .ويهدف الزواج إلى تحقيق حياة أسرية يسودها السكن والمودة والرحمة. وحكم الزواج مباح في الأصل عند العلماء، إلا أنه يتغير الحكم إلى فرض، وسنة، ومكروه، وحرام حسب غرض الشخص وحالات الزواج.

والزواج المبكر هو الزواج الذي يتم بين شخصين لم يبلغا حسب القانون أو العرف المعمول به. ومعيار البلوغ هو علاماته تختلف من شخص لآخر، ويتميز حكم البلوغ بالنسبة للذكور بإنزال المني، أما بالنسبة للإناث بالحيض وبسبب الحمل. وإذا لم توجد هذه العلامات فيتحدد البلوغ بالسن أي في سن خَمسَ عَشرةَ سَنةً، الذَّكَرُ والأنثى في ذلك سواءٌ،(Majmūʻah min al-Bāḥithīn, 2012) وهذا هو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد من الحنفية وهو رواية عن أبي حنيفة، ودليلهم في ذلك خبر ابن عمر رضي الله عنهما قال:" عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي."(Muslim, 1900) وإذا كان البلوغ محددًا بالسنوات، فالزواج المبكر هو الزواج دون سن ١٥ سنة عند جمهور الفقهاء، ودون ١٧/١٨ سنة عند أبي حنيفة والإمام مالك .(Fathan, 2024)

ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، فإن الزواج المبكر هو الزواج الذي يتم بين الزوجين أو أحد الزوجين الذين لا يزالون يعتبرون أطفالًا أو مراهقين وأعمارهم أقل عن ١٩ عامًا. ومن جهة أخرى، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) أن الزواج المبكر هو الزواج الذي يتم بشكل رسمي أو غير رسمي قبل سن ١٨ عامًا.

أما القرآن الكريم والسنة النبوية فلايحددان سنًّا معينا للزواج. فالضابط المعتمد فيهما هو قدرة الفرد على الزواج من الناحية الجسدية، والعقلية، والمالية، كما جاء في حديث النبي ﷺ: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ.)(Muslim, 1916). كما تؤكد الآية القرآنية في قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ (النور : ٣٣) فأهمية تأجيل الزواج لمن لا يملك القدرة يدل على أن الإسلام لا يجعل السن المحدد معيارًا وحيدًا، بل يركز على الاستعداد لتحمل المسؤولية. ولاختلاف سنّ البلوغ ومستوى النضج بين الأفراد، فهناك حاجة إلى معيار قانوني موحّد. وقد نظّم القانون الإندونيسي هذه المسألة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤، حيث حدد ١٦ للإناث و١٨ للذكور. ثم تم تعديله في القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ حيث يساوي سنّ الزواج الأدنى بين الذكر والأنثى ليكون ١٩ سنة. وقد نصت لجنة الفتوى في اجتماع علماء الإفتاء عام ٢٠٠٩ على أن الإسلام لا يحدد سنًّا ثابتًا للزواج، بل يعتمد على الأهلية القانونية والقدرة الواقعية. ويجوز زواج القاصرين إذا استوفى الشروط والأركان، لكنه يُمنع إذا ترتب عليه ضرر. ومن أجل تحقيق مصلحة الأسرة والمجتمع، فإن توحيد السن الأدنى يُعتبر معيارًا إرشاديًا يمكن اعتماده كسياسة تشريعية. (Fathan, 2024) فقرار الزواج في سن مبكرة لا يتخذ عادةً دون سبب، بل يتأثر بالعديد من العوامل المترابطة، سواء من الناحية الفردية أو الأسرية أو الضغوط الاجتماعية. ويُعدّ الخوف من الوقوع في الانحراف الأخلاقي والزنا من أقوى الأسباب وراء الزواج المبكر. فكثير من الشباب والآباء يرون أن الزواج وسيلة لحفظ الكرامة وتجنّب المعصية، لا سيما في ظل الانتشار الواسع للمحتويات التي تفسد الأخلاق. لذلك، يُعتبر الزواج المبكر وسيلةً لحماية النفس، بالرغم من عدم الاستعداد الكامل له.

مصالح الزواج المبكر لتجنب الزنا

١. حفظ العفة وتجنب الزنا:

إحدى الفوائد الرئيسية للزواج في سن مبكر كما هو المذكور هي حفظ النفس من الاختلاط غير المشروع. فتطور العصر وتزيد حرية الاختلاط يمثل تحديا حقيقيا للمراهقين والشباب. فإذا لم يستطع مواجهة هذه التطورات بحكمة، أو حماية النفس من التأثيرات السلبية، يكون عرضة للوقوع في أمور يحرمها الدين والقيم الاجتماعية.

٢. تنمية المسؤولية في سن مبكر:

يرى بعض علماء الاجتماع والباحثين أن الزواج المبكر يمكن أن يكون آلية لتشجيع الشباب على الوصول إلى النضج العاطفي والفكري بسرعة.(Amrullah, 2024)

مفاسد الزواج المبكر لتجنب الزنا

١. الخطر على الصحة الإنجابية

تعد المخاطر الصحية من أبرز المشاكل التي يواجهها الأزواج الذين يتزوجون في سنّ مبكرة، خاصة عند الفتيات غير المستعدات بيولوجيًا وفسيولوجيًا للحمل والولادة. فقد تؤدي إلى مخاطر صحية، مثل الولادة المبكرة، وسوء التغذية، وارتفاع خطر الإجهاض بسبب عدم اكتمال نمو الرحم، مما قد يؤدي ذلك إلى عدم سلامة الجنين أو إلى وفاة الأم. كما أظهرت النتائج العلمية أن أحد العوامل المسببة لسرطان عنق الرحم هو النشاط الجنسي في سن مبكر، لأن عنق الرحم لدى النساء الصغيرات غير ناضج. وأن السن المثالية للحمل هو عندما تصل المرأة إلى مرحلة النضج النفسي والجسدي الكامل، وهو حوالي ٢١ عامًا. (Salima, 2021)

٢. عدم الاستعداد العاطفي والنفسي:

من الناحية النفسية، فإن الأزواج الذين يتزوجون في سن مبكر لا يتمتعون غالبًا بالاستعداد العاطفي والنفسي لخوض غمار الحياة الأسرية.

٣. ارتفاع معدلات الفراق

يؤدي الزواج المبكر إلى زيادة معدلات الفرقة ومن أبرز أسبابها هو عدم الاستقرار النفسي للأزواج في سن مبكر. فعندما يواجهون مشكلة في الأسرة، فإنهم غالبًا لا يمتلكون النضج العاطفي الكافي للتعامل معها، مما يؤدي إلى زيادة المشاكل أو ظهور صراعات جديدة تنتهي غالبًا بالفراق.(Salima, 2021)

٤. فقدان الفرص التعليمية:

من الآثار السلبية للزواج المبكر، خاصة بالنسبة للفتيات، هو انقطاع فرص التعليم. فغالبًا ما يؤدي الزواج المبكر إلى عدم قدرة المراهقات على مواصلة دراستهن إلى مستويات أعلى بسبب انشغالهن برعاية الأسرة، خاصة إذا أصبح لديهن أطفال، فعليهن أن يعتنين بأطفالهن. (Sari, 2020)

٥. العبء الاقتصادي:

الزواج المبكر يضيف أعباء اقتصادية على الأزواج الشباب الذين قد لا يكونون مستعدين ماليا لتحمل مسؤوليات الزواج.(Umah, 2020)

تطبيق قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في الزواج المبكر لتجنب الزنا

القاعدة قابلة للتطبيق لأن المفاسد المترتبة على الزواج المبكر أعظم من مصالحه. والزواج قد يكون واجباً على من لا يستطيع كبح شهوته ويخشى الوقوع في الزنا إن لم يتزوج. إلا أن الحنفية يرون أنه إذا تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج فقدم الثاني ولا اقتراض بل يكره الزواج في هذه الحالة، لأن الجور معصية متعلقة بالعباد، والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى، وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى (Faraj ʿAlī, 2013) وهذا يتفق مع رأي الإمام ابن شبرمة ومن معه الذين رفضوا صراحةً الزواج المبكر. فالطفل لا يحتاج إلى الزواج، لذلك لا يجوز أن يُزوّج نفسه ولا أن يُزوَّج من قِبَل وليّه. و أيّد الإمام السَّرَخْسِي هذا الرأي، حيث ذكر أن الهدف من الزواج فطريًّا هو قضاء الشهوة، وشرعًا هو النسل، والطفولة تُنافي كلا الهدفين. (Yasin, 2002)

إضافة إلى ذلك، فإن الزواج في الإسلام ليس هو الوسيلة الوحيدة لضبط الشهوة خاصة إذا كان المرء دون البلوغ. وهناك العديد من البدائل الأخرى كالصيام كما ورد في الحديث النبوي، أو الانشغال بالأعمال النافعة. فإن دور الوالدين والبيئة المحيطة مهم جداً لمساعدة الأبناء على تجنب خطر الوقوع في السلوك غير المرغوب فيه.

التعدد دون إذن الزوجة وأسبابه

كلمة Poligami أي تعدد الزوجات في اللغة اليونانية مأخوذة من كلمتي "polys" أو "polus" أو "polos" بمعنى الكثير، و"gamein" أو "gamos" بمعنى الزواج.(Hermanto, 2021) ويفرق العلماء بين المصطلحين؛ فيُطلق على الرجل الذي له أكثر من زوجة مصطلح "تعدد الزوجات" (Polygyny). بينما يُطلق على المرأة التي لها أكثر من زوج مصطلح "تعدد الأزواج" (Polyandry) وهذا أمر محرّم في الإسلام.

لذلك تعدد الزوجات هو مصطلح فقهي يدل على الإباحة للرجل بالجمع بين أكثر من زوجة في عصمته بشرط ألا يزيدوا عن أربع وفيها قيود وشروط حددتها الشريعة الإسلامية. القيد هنا هو جعل الإسلام الحد الأقصى للزوجات أربعًا. وأما الشرط فهو ثقة المسلم في نفسه أن يعدل بين زوجتيه أو زوجاته. (Islamonline, 2025)

والتعدد من القضايا التي تحظى باهتمام في الشريعة الإسلامية، كما ورد في القرآن الكريم، وأحاديث النبي ﷺ. جاء قوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء:٣] وقال أبو جعفر: " أن أهل التأويل يختلف في تأويل هذه الآية.فقال بعضهم: نهى هذه الآية أولياء اليتامى بألّا يتزوجوا اليتيمات إذا خافوا ألّا

يُعطوهن صدقاتهن كما ينبغي. وبدلًا من ذلك، يُرشدهم الله إلى أن يتزوجوا من النساء الأخريات اللواتي يرغبون بهن، واحدة أو اثنتين أو ثلاثًا أو أربعًا. فإن خافوا ألّا يعدلوا-فلا تعدلوا فانكحوا منهن واحدة. وذهب آخرون إلى أن معنى الآية هو النهي عن نكاح أكثر من أربع نساء، خشية أن يستعمل أولياء اليتامى أموالهم لتغطية نفقات زوجاتهم. فقد كان رجال قريش في الجاهلية فعلوا ذلك فنهى الله عن ذلك".(Al-Ṭabarī, 2001) ويرى عدد من المفسرين مثل الزمخشري والطبري والقرطبي أن هذه الآية تدل في الحقيقة على التقييد والاكتفاء بواحدة. فإذا خوف عدم القدرة على العدل، فيجب الاكتفاء بزوجة واحدة. وقد فسّروا هذه الآية على أنها نهي عن الزيادة في عدد الزوجات إذا لم تُؤمَن العدالة، وبالتالي فإن التعدد يُفهم على أنه استثناء مقيّد بشروط صارمة.(Al-Khūlī, 1984)

وجاء رواية عَنِ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانُ نِسْوَةٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا»(Abū Dāwūd, 1323) يؤكد هذا الحديث أن النبي ﷺ حدد عدد الزوجات بأربع زوجات كحد أقصى ، فلا يجوز في الإسلام التعدُّد بأكثر من أربع زوجات في آنٍ واحد.

أسباب التعدد

توجد عوامل عدة تؤدي إلى حدوث تعدد الزوجات منها: (Islamonine,2025; Mawdoo3, 2025; Dimyahti wa-Ākharūn, 2022; Yasin, 2002)

١. أن تكون الزوجة عقيماً أو مريضة مرضاً مزمناً لا يرجى الشفاء منه، ولا تستطيع القيام بواجباتها نحو زوجها وحقوقه، فقد يحتاج الزوج إلى من تعينه وتخفف عنه دون أن يطلق زوجته الأولى؛
٢. أن يكون الزوج قوي الغريزة ثائر الشهوة الذي لا تكفيه زوجة واحدة لإشباعه، أو إذا كانت الزوجة مريضة، أو بسبب ما تمر به المرأة من أمور طبيعية كالحيض والحمل والولادة مما يعيق العلاقة الزوجية؛
٣. أن يحتاج الرّجل للمرأة في حياته خاصة عند سفره إلى أماكن بعيدة والاستقرار فيها لوحده لمدّة طويلة، فيحتاج فيها إلى زوجة أخرى تُلبّي احتياجاته؛
٤. أن يكون عدد النساء أكثر من عدد الرجال. وبالإضافة إلى أنّ متوسط عمر النساء غالبًا أطول من الرجال بخمس إلى ست سنوات، مما يؤدي إلى كثرة النساء يترملن بعد وفاة أزواجهن؛
٥. البيئة والتقاليد، قد تنشأ لدى الرجل رغبة في تعدد الزوجات إذا كان يعيش في بيئة تُعظِّم تعدد الزوجات.

مكانة مو افقة الزوجة على التعدد

جاءت إباحة تعدد الزوجات في الإسلام بشروط معينة حتى لا تؤدي إلى الظلم في الأسرة. ومن شروطه؛ أن لا يزيد عدد الزوجات على أربع زوجات، وأن يكون قادراً على الإنفاق وعادلًا على جميع زوجاته وأولاده نفقةً مادية ومعنوية، وألا يجمع في الزواج بين امرأتين يحرم الجمع بينهما. ولم يذكر العلماء المتقدمون إذن الزوجة السابقة كأحد الشروط. وقد أكدت هذا الرأي فتاوى بعض العلماء المعاصرين، مثل الشيخ محمد بن صالح العثيمين عندما سئل

عمّا إذا كان يجب على الزوج أن يستأذن زوجته الأولى إذا أراد الزواج مرة أخرى، أن الزوجة – من الناحية النفسية – قد ترفض في الغالب، إلا أنه من الناحية الشرعية لا يجب عليه أخذ إذنها. حتى لو تم عقد الزواج دون علم الزوجة الأولى، فإن العقد يظل صحيحًا شرعًا. (Azkya & Permana, 2022) وكذلك عند اللجنة الدائمة للإفتاء.

أمافي إندونيسيا فقد جُعل إذن الزوجة الأولى من الشروط الإلزامية للزوج الذي يريد تعدد الزوجات. فقد نصت المادة ٥٦ من مجموعة الأحكام الإسلامية على أنه " يجب على الزوج الذي يريد أن يتزوج على زوجها أن يحصل على إذن من المحكمة الشرعية"، وهذا الحكم يتماشى أيضا مع المادة ٤ الفقرة (١) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن الزواج. ثم توضح المادة ٥٨ من مجموعة الأحكام الإسلامية أن للحصول على هذا الإذن، يجب على الزوج أن تتوافر الشروط المذكورة في الفقرة (١) من المادة ٥ من القانون، وهي (أ) وجود موافقة الزوجة أو الزوجات؛ (ب) وجود تأكيد بأن الزوج قادر على الإنفاق على الزوجات والأبناء؛ (ج) وجود ضمان بأن الزوج سيكون عادلاً مع الزوجات والأبناء. ومع ذلك، فإن موافقة الزوجة ليست مطلوبة على نحو مطلق. وفي حالات معينة، مثل عدم إمكانية الحصول على موافقة الزوجة أو الزوجات، أو عدم قدرتهن على أن يكنّ طرفًا في الاتفاق، أو عدم معرفة مكان وجود الزوجة لمدة عامين، فيمكن للمحكمة أن تمنح رخصة تعدد الزوجات بدون هذه الموافقة، وذلك بعد إجراء والمحاكمة وفقاً للمادتين ٥٨-٥٩ من مجموعة الأحكام الإسلامية (KHI).

وبالرغم من أن قانون الدولة يشترط موافقة الزوجة الأولى في حالة تعدد الزوجات، إلا أن هذه القاعدة لا تحظى بدعم كامل من العلماء في إندونيسيا، الذين يعتبرون أن موافقة الزوجة مسألة أخلاقية وليست شرطًا صحيحًا لعقد الزواج. (Yasin, 2009) ونتيجة لذلك، لا تزال ممارسة تعدد الزوجات دون موافقة الزوجة شائعة، بالرغم من مخاطرها السلبية على الزوجة والأطفال من الزواج الجديد. وفي الواقع، يمكن هذَا الفعل قد يؤدي إلى آثار سلبية متعددة. فبالرغم من أن الزواج صحيح شرعًا، إلا أنه لا يعترف به قانونا. وقد أكدت دار الإفتاء المصرية أن إخفاء الأمر عن الزوجة يُعد خطأً شرعيًا وأخلاقيًا، لأنه يُهدر حقًا من حقوقها ويُعرضها للضرر، كما قد يؤدي إلى تقصير الزوج في واجباته نحوها من نفقة ومبيت ورعاية، ومن ثم فإن الحكم الشرعي يقرر صحة الزواج من حيث العقد، لكنه في الوقت ذاته يُدين سلوك الزوج باعتباره منافياً لحسن العشرة والمعاشرة بالمعروف. (Dar al-Ifta' al-Misriyyah, 2019)

مصالح التعدد دون إذن الزوجة

١. إشباع احتياجات الزوج الجنسية والابتعاد عن الزنا

حينما يشعر الزوج بأنه لم يعد مناسباً لزوجته، أو إذا كانت زوجته لا تستطيع إشباع حاجاته جيدًا، فقد يختار الزواج مرة أخرى ولو دون إذن زوجته، لأنه يعتقد بأنها لن تعطيه الإذن. كما صرّح (KS) بأنه لم يعد توافق بينه

وبين زوجته، وتحدث بينهما خلافات ومشاكل في حياتهما الزوجية، فقرر أن يتزوج امرأة أخرى دون علم زوجته. (Makka & Ratundelang, 2022)

٢. حماية الأرامل واليتامى والنساء غير المتزوجات

في ظل ظروف اجتماعية معينة، أن يكون تعدد الزوجات وسيلة لتوفير الحماية والرعاية للنساء الضعيفات اجتماعيا، مثل الأرامل واليتيمات والنساء غير المتزوجات.

٣. أن يكون تعدد الزوجات حلاً بديلاً عن الطلاق:

في بعض الحالات، حينما تكون الزوجة مريضة أو غير قادرة على الإنجاب، يمكن للزوج أن يتزوج امرأة أخرى دون أن يطلّق الزوجة الأولى. وبهذه الطريقة، يتم تلبية الاحتياجات دون هدم الأسرة القائمة.

مفاسد التعدد دون إذن الزوجة

١. الإضرار بحقوق الزوجة الجديدة وأولادها

إن التعدد دون إذن الزوجة الأولى يؤدي إلى الإضرار بالزوجة الثانية والأبناء عن هذا الزواج. لأنه يعتبر زواجًا غير قانوني من قِبل الدولة فلا يتم تسجيله رسميًا ولا يُعترف به قانونا. فلا تستطيع الزوجة التي تم الزواج بها في إطار التعدد غير الرسمي أن تطالب بحقوقها مثل: حق الميراث، والحقوق في المال المشترك، وسائر الحقوق الزوجية الأخرى. وينطبق الأمر نفسه على الأبناء المولودين من هذا الزواج ويمكن أن ينكرهم الأب البيولوجي، مما يمنعهم من المطالبة بحقوقهم المستقبلية كحق الميراث، وحق الوصاية، وسائر الحقوق المدنية الأخرى. (Alimuddin & Abdurrahman, 2023)

٢. العنف النفسي للزوجة الأولى:

قد يُعدّ تعدد الزوجات دون إذن الزوجة الأولى، خاصة في الدول أو المجتمعات ذات الثقافة الأحادية في الزواج (المونوجامية) شكلاً من أشكال العنف النفسي ضد الزوجة. وتسبب الحالة النفسية للزوجة غير المهيأة نفسياً لتقبل وجود امرأة أخرى في منزلها ضائقة نفسية. (Alimuddin & Abdurrahman, 2023)

٣. إفساد علاقة الأسرة مع الزوجة السابقة:

إن التعدد الذي يتم دون علم أو إذن من الزوجة السابقة يؤدي إلى انهيار الحياة الزوجية. ويمكن أن يعتبره نوعًا من الخيانة الزوجية. لأن هذا الفعل يتضمن عناصر الكذب ويتم في الخفاء، مما يسبب جرحًا عميقًا وشعورًا بالخيانة تجاه الزوجة. ولذلك تنهار الأسرة التي كانت تعيش في سلام واستقرار بسبب القرار الانفرادي من الزوج الذي أقدم على التعدد دون مراعاة مشاعر الزوجة وموافقتها.

٤. التأثير السلبي على الأطفال

أُجريت العديد من الدراسات عن الأحادية الزوجية في إندونيسيا، وأثبتت أن تعدد الزوجات له تأثير على نفسية الأطفال. ومن أبرز هذه الآثار؛ سيشعر الطفل بأنه أقل حباً، وستتولد الكراهية في نفس الطفل، وستنمو عدم الثقة في نفس الطفل، وستنشأ صدمة نفسية للطفل. (Alimuddin & Abdurrahman, 2023)

تطبيق قاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في التعدد دون إذن الزوجة

إن التعدد دون إذن الزوجة له عدد من المصالح إلا أن فيه مفاسد وهذه المفاسد ليست بسيطة. وبناءً على ما سبق تظهر أن المفاسد فيه أكبر وأشد، لذلك ينبغي تطبيق قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في هذه القضية. فلا يحرم الإسلام تعدد الزوجات ولكن لا يشجع عليه مطلقًا. فالتعدد أشبه بمخرج الطوارئ في الطائرة، أي لا يُفتح إلا في أوقات الضرورة القصوى، وبإجراءات صارمة مشددة. ولا بد أن يتم التعدد وفقًا للشروط والضوابط المعمول بها، حتى لا يؤدي إلى مفاسد أوسع وأضرار أكبر.

وبالإضافة إلى ذلك فإن من المبادئ التي علمها القرآن في بناء العلاقة بين الزوجين هو مبدأ التشاور كما ورد في قوله تعالى سورة البقرة : ٢٣٣ وسورة الطلاق : ٦، فأمر الله تعالى الزوج والزوجة بالتشاور في أمر فطام الطفل. وبناءً على مقاربة مفهوم الموافقة أولى، إذا كان في أمر فطام الطفل شُرعت الشورى، فإن في الأمور التي هي أعظم منه - كالتعدد - يكون التشاور بين الزوجين أولى وأوجب. (Alimuddin & Abdurrahman, 2023)

التفريق بسبب العقم

التفريق هو من فرّق – يفرّق –تفريقًا عكس الجمع بمعنى إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد. وعرف أيضًا التفريق بجعل الشيء مفارقا لغيره. (Al-Karamānī, 2003) والتفريق هو الإجراء القانوني الذي تتخذه المحكمة لإنهاء رابطة الزواج بين الزوج والزوجة. يُتخذ هذا القرار بناءً على طلب أحد الطرفين، وغالبًا ما تكون الزوجة، التي تواجه مشكلات خطيرة في الحياة الأسرية، مثل النزاع المستمر (الشقاق)، أو المعاناة الجسدية أو النفسية، أو عدم قدرة الزوج على توفير النفقة. ويهدف هذا الإجراء لحماية حقوق الأفراد وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وضمان العدالة في الحياة الأسرية.

ويلاحظ أن التفريق يختلف عن الطلاق بأن الطلاق يقع باختيار الزوج وإرادته، أما التفريق فيقع بحكم القاضي، لتمكين المرأة من إنهاء الرابطة الزوجية جبرا عن الزوج، إذا لم تفلح الوسائل الاختيارية من طلاق أو خلع. (Al-Zuḥaylī, 2006)

ومعنى العقم في اللغة من عقَمَ يعقُم ويعقِم ، عُقْمًا وعَقْمًا ، فهو عاقم، والمفعول معقوم، إذا قيل عقَمتِ المرأةُ أو عقَم الرجلُ فكان بهما ما يحول دون الإنجاب. والعقيم هو صفة مشبَّهة تدلّ على الثبوت من عقُمَ: من لا يُنجب، ويُطلق على الذكر والأنثى، و جاء العقيم بمعنى ما لا خير فيه ولا طائل كما ورد في القرآن قال تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ

يَوْمٍ عَقِيمٍ) (سورة الحج : ٥٥) أي لا هواء فيه، وقوله تعالى: (وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾(سورة الذاريات : ٤١) ومعنى الريح العقيم هنا الريح التي لا مطر فيها، ولا تلقح شجرا (Aḥmad Mukhtār, 2008)

واختلف العلماء والفقهاء في حكم التفريق بسبب العقم. ويتعلق هذا الاختلاف في كون العقم عيباً يُعتبر عيبًا يجيز طلب التفريق وعدم كونه عيبا، واختلفوا على ثلاثة آراء:

١. الرأي الأول: يرى العقم عيبًا من العيوب التي تجيز التفريق بين الزوجين، وبناء على ذلك للمتضرر من الزوجين خيار فسخ النكاح، وهو قول عمر بن الخطاب والحسن البصري وابن القيم من الحنابلة. (Abd al-Bāqī, 2023)
٢. الرأي الثاني: يرى العقم ليس عيبا من عيوب الزواج، وبناء على ذلك لا يثبت لأحد الزوجين حق طلب التفريق بسبب عقم الآخر، وإليه ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.(Abd al-Bāqī, 2023)
٣. الرأي الثالث: ثبوت خيار فسخ النكاح بسبب العقم للزوجة دون الزوج، فإذا كان الزوج عقيما فللمرأة الخيار في طلب فسخ النكاح، وإن كانت الزوجة عقيما فليس للزوج خيار فسخ النكاح. وهو رأي الدكتور عبد الكريم زيدان. (Ibn Qudāmah, 1997)

مصالح التفريق بسبب العقم

١. فتح فرص جديدة لنيل الذرية وسعادة الحياة الزوجية

قد تكون الفرقة في هذه الحالة حلاً يفتح مجالاً جديداً لكلا الطرفين لبناء حياة أكثر سعادة وتوافقًا على تطلعاتهما. فبالنسبة للطرف القادر على الإنجاب، يمنح الفرقة فرصة للزواج مرة أخرى من شخص آخر يسمح بتحقيق حلم الإنجاب. أما بالنسبة للطرف العقيم، فإن هذا القرار يمكن أن يوفر أيضًا مساحة لبناء علاقة زوجية أكثر انسجامًا مع شريك يقبل هذه الحالة دون ضغوط.

٢. تجنب الشقاق الأسري:

من مصلحة التفريق بسبب العقم هو تجنب النزاع المطول في الأسرة. في كثير من الحالات، يصبح عدم النسل مصدرًا رئيسيًا للشقاق بين الزوج والزوجة. فإذا كانت العلاقات الزوجية مليئة بالشجار والتنافر بسبب هذه الحالة فإن الفرقة يمكن أن يكون حلاً واقعياً وشرعياً لإنقاذ الطرفين من ضرر أكبر. (Ritonga & Daulay, 2017)

مفاسد التفريق بسبب العقم

١. الطلاق–الفرقة من الأمور المبغوضة عند الله

بوجه عام، لا ينظر الإسلام إلى الفرقة أمرًا محمودًا أو مستحبًا. بل هو فعل مباح شرعًا، لكنه يُعد من أبغض الأمور إلى الله تعالى إذا وقع دون سبب ضروري أو دافع ملح. لذلك، فإن الفرقة في الإسلام توضع كحل أخير لا يتم إلا إذا لم يكن هناك سبيل آخر لحفاظ الحياة الزوجية.

٢. جرح المشاعر واحترام الذات:

فقد يشعر الطرف العقيم بالرفض، أو بأنه عديم الفائدة، أو يُحمّل اللوم على وضعٍ خارج عن إرادته في الواقع. والعقم حالة بيولوجية لم يخترها الإنسان بنفسه، بل هي جزء من القدر ومشيئة الله ﷻ (Shalati & Permana, 2023).

٣. ظهور الصدمة والآثار النفسية

إن الفرقة بسبب العقم غالبًا ما تؤدي إلى صدمة نفسية عميقة، خاصة للطرف الذي تم التخلي عنه. فالذين يُطلقون بسبب عدم قدرتهم على الإنجاب قد يعانون من فقدان الثقة بالنفس، ويشعرون بأنهم غير جديرين بالحب أو التقدير. وفي بعض الحالات، قد تتطوّر هذه الضغوط النفسية إلى اضطرابات نفسية أكثر خطورة، مثل الاكتئاب الحاد أو القلق الشديد. (Bonobologi,2025; Purwanto, 2020)

تطبيق قاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في التفريق بسبب العقم

بناءً على البيان عن مصالح ومفاسد الفراق بسبب العقم، يرى الباحثون أنهما يكونان في حال متساوي. لذلك فإن قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح يمكن تطبيقها في هذه القضية، لكن ليس على كل زوجين؛ فإذا كان بالإمكان الحفاظ على الأسرة وبقاء العلاقة بين الزوج والزوجة منسجمة ولو دون وجود الأولاد، فإن رفض درء المفسدة –أي الفراق – يكون أولى من جلب المصلحة – أي الحصول على الذرية–. وأما إذا لم تعد الحياة الزوجية قابلة للاستمرار، وكان غياب الأولاد سببًا في نشوء خلافات مستمرة قد تؤدي إلى ضرر أكبر لكلا الطرفين، فإن الفراق قد يكون حلاً أكثر مصلحة فيها.

الخلاصة

تُعدّ قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح من المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامي التي تنص على أنه إذا كان الأمر يحتوي على المفسدة والمصلحة في آن واحد، فإن تقديم دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة. وتُعتبر هذه القاعدة دليلاً مهمًا في اتخاذ القرارات الشرعية، خاصة في سياق الحالات التي تنطوي على احتمال وقوع الضرر أو الخطر، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي. ولا تقتصر أهمية هذه القاعدة على المسائل العامة كالسّياسات الاجتماعية أو الجنائية، بل هي قابلة للتطبيق بشكل كبير في مجال الأحوال الشخصية (أحكام الأسرة). ففي هذا السياق، تظهر العديد من القضايا المعاصرة التي تتطلّب الموازنة بين المصالح والمفاسد، مثل الزواج المبكر، وتعدد الزوجات دون إذن الزوجة ، أو التفريق بسبب العقم. وغالبًا ما تنطوي هذه الظواهر على حالات طارئة أو ضغوط اجتماعية تؤدي إلى إشكالات فقهية، حيث إن المصلحة المرجوة قد تُفضي إلى مفسدة أكبر إن لم تُعالج بمعالجة فقهية دقيقة.

وتطبيق قاعدة "درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح" في مسائل الأحوال الشخصية يمكن أن يُسهم في توفير إطار اجتهادي لا يقتصر على البُعد النظري، بل يستجيب كذلك للواقع الاجتماعي والحاجات المعاصرة. ففي قضية الزواج المبكر فإن المفاسد مترتبة عليه أعظم من مصالحه، فتركه أولى من أخذ مصالح لا تقابل تلك المفاسد. ويرى الحنفية أنه إذا تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج فقدم الثاني ولا إقتراض بل يكره الزواج في هذه الحالة، لأن الجور معصية متعلقة بالعباد، والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى. وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى. أما قضية التعدد بدون إذن الزوجة، فالتعدد وفقًا للشروط الشرعية والإدارية المعتمدة أولى، حتى لا يؤدي إلى مفاسد أوسع وأضرار أكبر. أما إذا كان من الصعب للحصول على إذن الزوجة فعلى الزوج أن يسلك طريق المشاورة والحوار السليم، وذلك ببناء الثقة وإظهار قدرته على التعدد والعدل بين الزوجات. ثم يحتل التفريق بسبب العقم موقعًا متوازنًا نسبيًا بين المصلحة والمفسدة. ويعتمد تطبيق هذه الطريقة على حالة كل من الزوجين. فإذا كانت الأسرة لا تزل منسجمة فمنع التفريق أفضل. أما إذا كان الشقاق لا يمكن تفاديه فالتفريق أفضل.

المصادر والمراجع

ʿAlī Jumʿah. (2006). *al-Qawāʿid al-Fiqhiyyah al-Muyassarah*. Maktabat al-Malik Fahd.

ʿAnbar, Faraj ʿAlī al-Sayyid. (2013). *Muḥāḍarāt fī al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah*. al-Qāhirah: Jāmiʿat al-Azhar.

Al-ʿAyīdūdī, J. (2020–2021). *Qāʿidah Darʾ al-Mafsadah Muqaddam ʿAlā Jalb al-Maṣlaḥah Maʿa Namādhij Tabīqiyyah fī Aḥkām al-Usrah* (Risālat mājistīr). al-Masīlah: Jāmiʿat Muḥammad Būḍiyāf.

ʿIzz al-Dīn ʿAbd al-ʿAzīz. (1991). *Qawāʿid al-Aḥkām fī Maṣāliḥ al-Anām*. al-Qāhirah: Maktabat al-Kulliyyāt al-Azharīyyah.

ʿUmar, Aḥmad Mukhtār ʿAbd al-Ḥamīd. (2008). *Muʿjam al-Lughah al-ʿArabiyyah al-Muʿāṣirah*. [ʿĀlam al-Kutub].

Abū Dāwūd, S. b. al-Ashʿath b. Isḥāq b. Bishr al-Azdī al-Sijistānī. (1323 H). *Sunan Abī Dāwūd Maʿa Sharḥih ʿAwn al-Maʿbūd*. al-Hind: al-Maṭbaʿah al-Anṣāriyyah bi-Dihli.

Abū al-Faḍl al-Baghdādī. (1994). *Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Averus, K. (2024). BKKBN Ungkap Makin Banyak Remaja RI Yang Lakukan Hubungan Seks Pranikah. *detikHealth*. https://shorturl.at/cKYzz

Azkya, N., & Permana, M. Y. G. (2022). Poligami Tanpa Izin Istri Pada Pasal 279 KUHP Menurut Perspektif Fikih Islam. *Syntax Literate: Jurnal Ilmiah Indonesia, 7*(12),

Azzahra, F. (2022). *Infertilitas Dan Penanganannya Dalam Al-Qur'an* (Tesis, Institut PTIQ Jakarta). Program Pascasarjana Institut PTIQ.

Badawī, ʿAbd al-Bāqī. (2023). *al-Tafrīq al-Qaḍāʾī Bayn al-Zawjayni bisabab al-ʿUyūb fī al-Fiqh al-Islāmī wa-baʿḍ Qawānīn al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah al-ʿArabiyyah – al-ʿUqm Namūdhajan –*. Jāmiʿat al-Būwayrah.

Bonobology. (2025). *Dampak Perceraian: Psikologis, Emosional, dan Dampak Setelahnya*. https://shorturl.at/rYP7b

Al-Bukhārī, Muḥammad b. Ismāʿīl. (1993). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (taḥqīq: Muṣṭafā Dīb al-Bughā). Dimashq: Dār Ibn Kathīr.

Āl Burnū, Muḥammad Ṣidqī. (2003). *Mawsūʿat al-Qawāʿid al-Fiqhiyyah*. Bayrūt: Muʾassasat al-Risālah.

CNBC Indonesia. (2025). *Miris! 21% Pemuda Di Indonesia Nikah Di Bawah Umur, Apa Penyebabnya?* https://shorturl.at/yZZgD

Dar al-Ifta' al-Misriyyah. Fatawa hawla ta'addud al-zawjat. al-Qahira: al-Mawqi' al-rasmi li-Dar al-Ifta' al-Misriyyah. https://www.dar-alifta.org/ar.

Fatḥan, Rifqi Mushrif. (2024). *Ẓāhirat al-Zawāj al-Mubakkir ka-Wasīlah li-Tajannub al-Zinā fī Manẓūr al-Fiqh al-Islāmī wa-Qānūn al-Zawāj al-Indūnīsī (Dirāsah Muqāranah Taḥlīliyyah)* (al-Risālah al-ʿilmiyyah). Jākartā: Jāmiʿat Sharīf Hādayatullāh al-Islāmiyyah al-Ḥukūmiyyah.

Hannan, A., & Rosid, A. (2024). Poligami Tanpa Izin Istri Pertama Menurut Hanafiyah dan Syafi'iyah serta Undang-Undang 1974 Perkawinan. *As-Sakinah: Jurnal Hukum Keluarga Islam*, *2*(2)

Hermanto, A. (2021). *Problematika Hukum Keluarga Islam di Indonesia*. Malang: CV Literasi Nusantara Abadi.

Ibn Fāris, A. al-Ḥusayn A. (1979). *Muʿjam Maqāyīs al-Lughah*. Dār al-Fikr.

Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram. (1984). *Lisān al-ʿArab*. Īrān: Nashr Adab al-Ḥawzah.

Ibn Qudāmah, ʿAbd Allāh b. Aḥmad. (1997/1417 H). *al-Mughnī* (taḥqīq: ʿAbd Allāh b. ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī & ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥilū). al-Riyāḍ: Dār ʿĀlam al-Kutub li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Islamonline. (2025). *Ta'addud al-Zawjāt wa Ḥikmatuh*. https://shorturl.at/CHN3C

Al-Isnawī, Jamāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥīm. (1999). *Nihāyat al-Sūl* (sharḥ Minhāj al-wuṣūl fī ʿilm al-uṣūl). Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Jaridat al-Yawm al-Sabi'. Fidyū li-Dar al-Ifta' al-Misriyyah hawla al-zawaj al-thānī dūna idhn al-zawjah al-ūlā. al-Qahira: al-Mawqi' al-rasmi li-jarīdat al-Yawm al-Sabi'. https://www.youm7.com/story/2019/10/21/٤٤٦٨٣٧٩/فيديو-دار-الإفتاء-توضح-حكم-الزواج-بزوجة-ثانية-بدون-علم

Al-Karamānī, Shams al-Dīn Muḥammad b. Yūsuf b. ʿAlī. (1424 H). *Taḥqīq al-Fawāʾid al-Ghiyāthiyyah* (taḥqīq: ʿAlī b. Dukhayl Allāh b. ʿUjayān al-ʿAwfī). al-Suʿūdiyyah: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam.

Al-Khin, Muṣṭafā, wa-Ākharūn. (1992). *al-Fiqh al-Manhajī ʿAlā Madhhab al-Imām al-Shāfiʿī*. Dimashq: Dār al-Qalam li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Al-Khūlī, al-Bahī. (1984/1404 H). *al-Islām wa-Qaḍāyā al-Marʾah al-Muʿāṣirah*. al-Kuwayt: Dār al-Qalam.

Alfauzi, R. (2020). The Dynamics Of Qawaid Fiqhiyyah: The Construction And Application In Islamic Law.*Al-Bayyinah: Jurnal Of Islamic Law* 4(2).

Alifah, A. P., dkk. (2021). Faktor Yang Mempengaruhi Remaja Hamil di Luar Nikah. *Jurnal Penelitian dan Pengabdian Kepada Masyarakat (JPPM)*, *2*(3).

Alimuddin, H., & Abdurrahman, Z. (2023). Kedudukan Izin Istri Dalam Poligami: Analisis Teori Perubahan Hukum Dengan Perubahan Sosial. *Al-Syakhshiyyah: Jurnal Hukum Keluarga Islam dan Kemanusiaan*, *5*(1).

Makka, M. M., & Ratundelang, T. F. (2022). Poligami Tanpa Izin Istri Pertama dan Dampaknya Terhadap Keluarga. *Al-Mujtahid: Journal of Islamic Family Law*, *2*(1).

Muslim, Abū al-Ḥusayn Muslim b. al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Naysābūrī. (1334 H). *Ṣaḥīḥ Muslim* (taḥqīq: Muḥammad Dhihnī Afandī). Turkīyā: Dār al-Ṭibāʿah al-ʿĀmirah.

Nukhbah min Asātiḏat al-Tafsīr. (2009). *al-Tafsīr al-Muyassar*. al-Suʿūdiyyah: Mujammaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf.

Purwanto, M. R. ,dkk. (2020). Perceraian Di Indonesia dan Dampaknya bagi Kehidupan Sosial dan Masyarakat. Yogyakarta: Quantum Madani.

al-Rāzī, Fakhr al-Dīn. (1420 H). *Mafātīḥ al-Ghayb* (Ṭ. 3, Juz 16, hlm. 138). Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Rāzī, Muḥammad b. ʿUmar. (1418 H). *al-Maḥṣūl* (taḥqīq wa dirāsah: Ṭāhā Jābir Fayāḍ al-ʿAlwānī). [Dār al-Risālah].

Ritonga, D. S., & Daulay, A. S. (2017). Tinjauan Yuridis terhadap Perceraian Disebabkan Kemandulan Isteri dalam Perkawinan. *Jurnal Ilmiah Penegakan Hukum, 4 (1).*

Al-Saʿdī, ʿAbd al-Raḥmān b. Nāṣir. (2000). *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān* (taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān b. Maʿallā al-Luwayḥiq).[Dār al-Risālah].

Salima, R. (2021). *Dampak Pernikahan Dini Terhadap Psikososial Perempuan di Kelurahan Cipayung Tangerang Selatan* (Skripsi, UIN Syarif Hidayatullah Jakarta). UIN Syarif Hidayatullah Jakarta.

Sari, L. Y., Zulfikri, M., & Nurmala, I. (2020). Dampak Pernikahan Dini Pada Kesehatan Reproduksi dan Mental Perempuan (Studi kasus di Kecamatan Ilir Talo Kabupaten Seluma Provinsi Bengkulu). *Jurnal Bidang Ilmu Kesehatan*, *10* (1).

Shalati,S. F.,& Permana, M. Y. G. (2023). Infertilitas Sebagai Alasan Perceraian Dalam Perspektif Hukum Islam. *Al-Usariyah: Jurnal Hukum Keluarga Islam*. 1 (3).

Al-Subkī, Tāj al-Dīn ʿAbd al-Wahhāb. (1991). *al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir* (Ṭ. 1). Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, J. A. R. (1983). *al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir fī Qawāʿid wa-Furūʿ Fiqh al-Shāfiʿiyyah* (Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad b. Jarīr. (2001/1422 H). *Tafsīr al-Ṭabarī* (taḥqīq: ʿAbd Allāh b. ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī). al-Qāhirah: Dār Hijr li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ wa-al-Iʿlān.

Umah, H. N. (2020). Fenomena Pernikahan Dini di Indonesia Perspektif Hukum Keluarga Islam. *Al-Wasith: Jurnal Studi Hukum Islam*, *5*(2).

Al-ʿUthaymīn, Muḥammad b. Ṣāliḥ. (2001-2007). *al-Sharḥ al-Mumtiʿ ʿalā Zād al-Mustaqniʿ*. [Dār Ibn al-Jawzī].

Yasin, Y. (2009). Polygamy in Islamic Jurisprudence and the Law of Indonesia| حكم تعدد الزوجات في الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي. *AL-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies*, *8*(1).

Yasin, Y. & Sulaymān, A. Yūsuf. (2002). *Dirāsah fī Taṭbīq al-Aḥkām al-Islāmiyyah fī Indūnīsiyā min khilāl bāb al-Zawāj wa-Athārihi fī Kitāb Jamʿ al-Aḥkām al-Islāmiyyah bi-Indūnīsiyā*. al-Qāhirah.

Al-Zuḥaylī, Muḥammad Muṣṭafā. (2006). *al-Wajīz fī Uṣūl al-Fiqh al-Islāmī*. Dimashq: Dār al-Khayr li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Al-Zuḥaylī, W. b. Muṣṭafā. (n.d.). *al-Fiqh al-Islāmī wa-Adillatuhu*. Dimashq: Dār al-Fikr.